دور البرامج التنموية في تطوير المناهج الجامعية

د/ ليلـــــى محمد علي مرح . جامعـــة طرابلس.

مقدمة :

تعد قضية التنمية من أهم قضايا العالم في العصر الحالي، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، ولأهمية هذه القضية فقد طرحت نفسها على الفكر العالمي بخبرائه وعلمائه وسياسته، وأصبحت من الموضوعات ذات الأهمية الدولية . ومنذ ذلك الوقت لم يتوقف ذلك التدفق من الكتابات، بما تشمله من نظريات ومفاهيم ونماذج وخطط خاصة بالتنمية من العالم الغربي تارة والشرقي تارة أخرى ([1]) فقد عقدت مؤتمرات عدة على طول الكرة الأرضية وعرضها لمناقشة هذا الموضوع من جوانب شتى نذكر منها: مؤتمرات الدول الغنية والدول النامية (الانكتاد)، ومؤتمرات دول الأوبك، ومؤتمر الدول الأفريقية والعربية لمناقشة سبل تنمية القارة بالقاهرة 1917، ومؤتمرات دول الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ومؤتمرات دول عدم الانحياز، والتضامن الآسيوي الإفريقي الخ ... وقد أشارت كل هذه الهيئات والمؤتمرات إلى أن تنمية البلاد المتخلفة تعتبر أهم القضايا الدولية الحالية وما إن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى أصبح من الواضح تماماً ضرورة زيادة التعاون الاقتصادي العالمي وإعطائه دفعة قوية ، وعلى هذا الأساس فقد أنشئ عدد كبير من المنظمات الدولية مثل:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي ، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة[(2)].

وتعتبر التنمية بصفة عامة عملية معقدة وشاملة ، تضم جوانب الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية، والثقافية، والإيديولوجية، وتسعى إلى التغير إلى الأحسن[(3)] ومنذ أن تدخل المجتمع الدولي في عملية التنمية فإنها أخذت طابعا عالميا وبذلك أصبحت ما يعرف بآليات العولمة من محركات البرامج التنموية في المجتمعات النامية ، وأخذت بعداً من الشروط والإملاءات بحيث تكون الدول النامية دول تابعة وسوق استهلاكية للعالم المتقدم المنتج .

---

1) عبد الهادي الجوهري، دراسات .في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 49.

(2) المرجع السابق ، ص 49.

(3) محجوب عطية ال.ائدي، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الري.ي، منشورات جامعة المختار، ط1، البيضاء، 1992، ص 234.

والتطورات المتسارعة في مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والتحرك نحو المجتمع المعرفي جعلت التعليم العالي يواجه ما يعرف بالتغير المستمر فهذه التغيرات ستفرض على مؤسسات التعليم العالي العمل على تغيير وسائلها التعليمية، إذا ما أرادت أن تحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية. وإن تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، يشكل اهتماما كبيرا في جميع دول العالم، وإن من أهم الخصائص التي تميز أي مجتمع عن غيره من المجتمعات، هو قدرته على إدارة مؤسساته وبرامجه الحيوية، ليس فقط بفاعلية وكفاءة، بل بعدالة وابتكار، بحيث يرتبط حجم وجودة الخدمات في مؤسسات التعليم العالي بالمنظومة الادارية التي تجعل رسالة الجامعة بوصلة الحركة عن طريق المبادئ الإرشادية والأخلاق الجامعية، فنجاح أية مؤسسة، هو نجاح الإدارة فيها، ومن هنا تبرز أهمية التزام إدارة مؤسسات التعليم العالي بفلسفة شاملة للتحسين المتواصل من أجل الوصول إلى الجودة في الجامعات، والتي تحتاج مشاركة من الجميع لضمان البقاء والاستمرار للجامعات [4]

أهمية البحث :

– تكمن أهمية البحث الحالي في أنه يحاول الربط بين متغيري المناهج التعليمية والتنمية كعملية تهدف لتغيير المجتمع من التخلف إلى التقدم .

– و تأتي أهمية هذا البحث كونه ركز على المناهج التعليمية وانعكاسها على عملية التنمية .

– أعطى هذا البحث أهمية خاصة للبرامج التنموية كونها ركيزة كل تقدم ومواجهة المشكلات التي تواجه المجتمع وأهمها الفقر والجهل والمرض.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين مفهوم ومبادئ ومتطلبات التنمية الشاملة ومعوقات تطوير جودة المخرجات التعليمية التربوية والمناهج التعليمية الجامعية في ظل تكنولوجيا المعرفة وتقنية المعلومات .

4) هشام بن حميدة ، مح.وظ عرابي أساليب ضمان الجودة .ي أداء مؤسسات التعليم العالي ، جامعة البليدة الجزائر

تساؤلات البحث :

يحاول هذا البحث الإجابة على التساؤل الرئيس (دور البرامج التنموية في تطوير المناهج التعليمية الجامعية) ويتفرع منه تساؤلات فرعية :

1- ما مفهوم التنمية في التعليم ؟

2- ما هو دور المناهج التعليمية في تطوير البرامج التنموية ؟.

3-ما متطلبات تحقيق البرامج التنموية لنطوير المجتمع ومواكبة المجتمعات المعاصرة ؟.

منهج البحث :

في هذا البحث سيتم استخدام المنهج العلمي الوصفي التحليلي ، وذلك باستخدام المراجع الأساسية ، والكتب ، والمقالات ، والدراسات التي تم التوصل إليها ، وإتباع المنهج الوصفي من خلال وصف ظاهرة العولمة وتوصيفها ومعرفة آلياتها وأبعادها ومجالاتها وآثارها على مختلف جوانب الحياة في المجتمع ، ومن تم تحليل العلاقة بين ضرورة تطوير المناهج التعليمية وقضية التنمية كعملية من حيث الانعكاسات والآثار ومحاولة ربط العلاقة بين التنمية الشامية وانعكاساتها علي البرامج التنموية . فالمنهج العلمي وسيلة البحث العلمي في الكشف عن المعارف وتحقيقها ، وهو طريق الباحث للوصول إلى المعارف والحقائق ورفض الاعتماد على العادات والتقاليد وحكمة السابقين وتفسيراتهم وآراء أصحاب السلطة والخبرة الشخصية في سبيل الوصول الى الحقيقة [5] لذلك سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ؛ لتحقيق أهداف البحث حيث يتم جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة لمحاولة تفسيرها تفسيرا كافيا لتحليلها للوصول إلى النتائج [6]

فالمنهج الوصفي يقوم على وصف الحقائق المختلفة وجمع المعلومات حول موقف اجتماعي ، أو مجتمع محلي معين ، أي وصف ما هو كائن وليس ما ينبغي ان يكون ، أي

5) عمر التو مي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي،جامعة ال.اتح ، طرابلس ط 3 ،1989 ،ص 53،54

6) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، مصر ، 1982 .ص55

دراسة واقع الظاهرة ومن ثم تحليل المعلومات والبيانات ؛ لكي يتم تفسيرها ؛ للوصول إلى نتائج ، كيف ولماذا ؟حدثت الظاهرة المبحوثة بالشكل التي حدثت عليه [7]

كما أن المنهج الوصفي يهتم ببحث الظواهر ، أو الوقائع في الوقت الراهن ودراسة الحقائق الوقتية المتصلة بمجموعة من الأوضاع ، أو الأحداث أو الناس [8]

مفاهيم البحث ومصطلحاته :

التنمية :- هي العملية المهمة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيا في هذه العملية ، والاعتماد الكامل على مشاركة الأهالي قدر الإمكان ، بل مبادرتهم [9]

رأس المال البشري :يقصد به رصيد البلاد من المهارات التي اكتسبها الأفراد نتيجة التعليم والتدريب ويستثمر رأس المال البشري ، أو الموارد البشرية في عملية التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية ، ولذلك يعتبر إعداد الأفراد وتكوينهم ، ورفع مستواهم الفني عاملا رابعا من وعوامل التنمية بجانب عناصر العمل والطبيعة ورأس المال.(10)

التنمية الاجتماعية : هي التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال مؤسساتها وهيئاتها لرعاية وحماية الأسرة، وتنميتها كمؤسسة اجتماعية مهمة وكإحدى حلقات التنمية للموارد البشرية.(11)

التنمية البشرية : هي عملية توسيع خيارات البشر، وتقوم على محورين أساسيين : الأول: بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، والثاني: التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني.(12)

---

7) عبد الوهاب إبراهيم ، أسس البحث الاجتماعي ، مكتبة نهضة الشرق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 1982 .ص35

8) صلاح مصطفى، منهجية العلوم الاجتماعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، 1982 .

9 نبيل السمالوطي ، علم أجتماع التنمية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ،1981. ص 11

10) أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ،1982،ص50.

11) على الحوات، دراسات .ي التنمية الاجتماعية، قضايا وطموحات، طرابلس، ليبيا، ط1، 1994، ص 10.

12) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003، ص 18 .

التخلف الاجتماعي: حالة من الخارج تشخص التركيبة الاجتماعية للمجتمعات العربية بوجه عام وتبتدئ هذه الحالة من شقين مترابطين شق النمط أو الشكل ثم شق المضمون[13].

التقدم الاجتماعي: هي الحركة التي تشير نحو الأهداف المنشودة والمقبولة, أو الأهداف الموضوعية التي تنشد خيرا أو تنتهي إلى نفع وينطوي التقدم على مراحل تكون كل مرحلة من مراحله أكثر ازدهارا أو أرقى من المرحلة السابقة. كما تشير الكلمة إلى انتقال المجتمع البشري إلى مستوى أعلى من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة[14].

التطور الاجتماعي: هو نمو الثقافة وأشكال العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي, تشبه عمليات التطور الاجتماعي, العمليات التي يمر بها التطور البيولوجي وهي التنوع والكفاح من أجل البقاء[15]. ويقوم على أساس العلاقة بين عامل الزمن وبين نشأة وأنواع وفصائل أكثر تركيبا وأشد تنوعا واختلافا[16].

النمو الاجتماعي: هو عمليات التغير الاجتماعي الذي يلحق بالبناء الاجتماعي عن طريق التطور الطبيعي والتحول التدريجي[17].

التحديث : يعني مشاركة سياسية واجتماعية وعالمية ، مبنية على قرار الفرد وقناعاته وفي ضوء مصالحه الشخصية و درجة عالية من الاستعداد للدخول في تجارب جديدة ، والتطلع إلى المستقبل على حساب التفكير في الماضي[18].

التحديث الاجتماعي : تجاوز الأفكار التقليدية ، وتجاوز طرائق الحياة التقليدية ، وأساليبها وأنماطها ونظمها ووسائلها التي ليس لها سند من الدين وليس لها صلة بثوابت الدين ، والتراث العربي الأصيل ، ومحاولة تطوير الثقافة العربية وتجديدها بجميع مكوناتها وعناصرها بما يتمشى ومتطلبات العصر الحديث ومقتضياته ، ويلبي احتياجاته مع المحافظة على ثوابت الدين

---

13) علي الحوات وآخرون، علم الاجتماع، مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية، منشورات جامعة طرابلس، ط1، 1972، ص 353.

(14) معجم مصطلحات التنمية والعلوم المتصلة بها ، ص131.

(15) أحمد زكي بدوي، معجم ومصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 386.

(16) محمد .رج الملهو. وآخرون، دراسات .ي المشكلات الاجتماعية، منشورات مكتبة طرابلس العلمية والعالمية، طرابلس، ط2، 1998، ص 212.

(17)أحمد زكي بدوي، مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ، 1978 ، ص 384.

(18) مصطفعمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القديم والحديث، الهيئة القومية للبحث العلمي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1992، ص 46.

الإسلامي والقيم الإسلامية والتراث العربي الأصيل والهوية الثقافية المتميزة للمجتمع العربي المسلم ، وللأمة العربية المسلمة [19].

الجودة Quality:هو بالأساس مصطلح اقتصادي ظهر بناء علي التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الدول الصناعية المتقدمة بهدف مراقبة جودة الإنتاج وكسب ثقة السوق والمشتري، وبالتالي تتركز الجودة علي التفوق والامتياز لنوعية المنتج في أي مجال، وتعرف الجودة ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM) بأنها " مقابلة وتجاوز توقعات المستفيد"(20)، وبالتالي يقوم المستفيد بتحديد ماهية الجودة المطلوبة والتي تلبي رغباته وتحقق رضاه ، وهنا يكمن التحدي والصعوبة في إرضاء جميع المستفيدين والذين تختلف أهواؤهم ورغباتهم ولهم شخصيات مختلفة وينتمون لطبقات اجتماعية مختلفة

الجودة في التعليم : مفهوم يتعلق بكافة السمات والخواص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر مدي التفوق والإنجاز للنتائج المراد تحقيقها، وهي ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلي خصائص محددة تكون أساساً لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يوافق تطلعاتهم(21)

الجودة الشاملة : إعداد الطلاب بسمات معينة تجعلهم قادرين علي معايشة غزارة المعلومات وعمليات التغيير المستمرة، والتقدم التكنولوجي الهائل، لا حصر دورهم فقط في نقل للمعرفة والإصغاء، لذلك فإن هذه المرحلة تتطلب " إنسانا ذا مواصفات معينة لاستيعاب كل ما هو جديد ومتسارع والتعامل معه بفعالية(22)، وهذا يتطلب تحويلاً كبيراً في دور المعلم والمشرف الأكاديمي بأي مؤسسة تعليمية، فهو مدرب وموجه وعليه توفير مناخ تعليمي يسمح بحرية التعبير والمناقشة ومساعدة الطلاب علي التعلم الذاتي والتعاوني، وهذا التوجه يتناسب مع أسلوب وفلسفة التعلم عن البعد التي تنتهجها الجامعات المفتوحة والتي تعتمد علي الطالب في عملية التعلم مع توفير كل الإمكانات اللازمة لحدوث التعلم بمساعدة المشرف الأكاديمي

(19) عمر محمد التومي الشيباني، التربية وقضايا التنمية والتحديث، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ط1، 1992، 353.

Barton, Joan A.and .Marson, D.brian (1991) Service Quality: An introduction Province of British Columbia Publications. p.7

21) محمد الرشيد،الجودة الشاملة .ي التعليم، المعلم ، مجلة تربوية ثقا.ية جامعية ، جامعة الملك سعود ،1995، السعودية، 4-6 .

22) محمد أبوملوح ،الجودة الشاملة .ي التعلم الص.ي، مركز القطان للبحث والتطوير، غزة،2000، ص4

ظهور فكرة التنمية في الأدبيات المعاصرة :

ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في دراسات الوكالات والمكاتب والمجالس المتخصصة بالأمم المتحدة في سنة 1950 حيث اتخذت المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مايو 1955 قراراً باعتبار منهج المجتمع وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة وقد صدر أول تعريف لهذا المفهوم في أول دراسة منتظمة سنة 1955 حيث تعرف التنمية "بأنها العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع عن طريق مشاركة الأهالي بقدر الإمكان" وينبثق هذا التعريف من افتراض مؤذاة أن في كل مجتمع محلي هناك طاقة بشرية تحتاج إلى تنظيم وتوجيه من ناحية وهناك إمكانات مادية تحتاج إلى تعبئة وتنظيم من ناحية أخرى(23).

وقد وجد الباحثون في الأمم المتحدة أن هذا التعريف لتنمية المجتمع الذي صدر في سنة 1955. تعريفاً قاصراً الأمر الذي أدى بهم إلى إصدار تعريف أكثر شمولاً في سنة 1956 ف ويعتبر هذا التعريف الأخير هو التعريف الرسمي الذي تلتزم به أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية، وينص هذا التعريف على أن مصطلح التنمية (تنمية المجتمع) قد ظهر في الاستخدام العالمي ليشير إلى "العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة الكاملة في التقدم القومي" ويشير هذا التقرير إلى إطار عام للعمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية يتضمن مبدأين أساسيين هما:-

أولاً: تحقيق المشاركة الجماهيرية والاعتماد قدر الإمكان على مبادأتهم ومواردهم المحلية.

ثانياً: يتمثل في تقديم الخدمات الفنية للجماهير بطريقة تشجع المبادأة المحلية والجهود الذاتية وجعلها أكثر فعالية .

وتؤكد دراسات الأمم المتحدة على أهمية العامل البشري في التنمية حيث تؤكد أن التقدم الاقتصادي في الدول النامية يستند في الجزء الأكبر منه على الاستثمار البشري وليس على رأس

(23) نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المال على أساس أن توسيع آفاق الإنسان من خلال برنامج التثقيف ورفع كفايته المهنية من خلال برامج التعليم والتدريب وتحسين درجة حيويته(24).

وقد تعرض مفهوم التنمية إلى الكثير من الجدل والاختلاف وتغيير وتبدل بين المدارس الفكرية المختلفة وأخذ معاني أخرى لدى الحكومات والسلطات مغايرة لتلك التي اختطتها الوكالات الدولية المتخصصة ومغايرة أحياناً أخرى لنظرة الأكاديميين وخصوصاً المنتمين للعالم الثالث، ويعتبر الملمح الرئيسي لمفهوم التنمية هو المتعلق بالتنمية البشرية وهي التي تجعل من التنمية عملية رفاه بشرى أكثر من كونها حالة نمو اقتصادي والتنمية بمعناها العام هي العملية التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والجماعات والهيئات الحكومية والأصلية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع(25)، وتحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن. ويختلف مصطلح التنمية عن النمو فالنمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة وتحتاج التنمية إلى دفعة قوية لإخراج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

وتشتمل التنمية على النمو وعلى التغير.. والتغير بدوره اجتماعي وثقافي كما هو اقتصادي وهو كيفي كما هو كمي وتهدف التنمية إلى بلوغ زيادة تراكمية مرهونة بزمن معين في إطار مخطط يشمل الجوانب الكيفية والكمية(26).

وتعرف التنمية بأنها ذلك الشكل المعقدة من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التي يقوم بها الإنسان للحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته إلى أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان(27).

(24) نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 112- 113.

(25) المركز الأ.ريقي للبحث التطبيقي والتدريب .ي مجال الإنماء الاجتماعي، ورقة قدمت .ي الحلقة النقاشية حول التعليم العالي والتنمية .ي شمال أ.ريقيا بطرابلس 27-29/ أكتوبر 2002. مجلة دراسات، العدد 12، الربيع 2003، ص 125.

(26) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(27) سمير كامل محمد على، أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 8.

ويرى "ديفيد هاريسون" بأن التنمية تعنى الاعتماد على الذات والتقليل من الاعتماد الثقافي على قوة أو أكثر من القوى العظمى وبمعنى آخر زيادة استخدام اللغة الوطنية في المدارس وتخصيص فترات زمنية أطول للبرامج المنتجة محلياً وزيادة نسبة الخرجين من حملة الشهادات العليا محلياً(28).

ويرى "محمد شفيق" بأن التنمية هي عمل اجتماعي موجه لخدمة المجتمع والأفراد اعتماداً على مقومات متعددة سواء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية أو الإدارية أو السياسية ويعتبر القصور في أحد تلك المقومات أوفي بعضها مؤشرة من مؤشرات التخلف(29).

ويقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع خيارات البشر والواقع أن الخيارات تعبر عن مفاهيم أكثر تركيباً مثل الفعاليات والقدرات تعود إلى الاقتصادي الهندي الأصل أما رتياسن** ويرتبط بها مفهوم الاحقيات الذي يعبر اختيار لفظه عن حق البشر الأصيل في هذه "الخيارات" للبشر إذاً الحق في العيش مادياً ومعنوياً وفقاً لفلسفة التنمية الإنسانية ولمجرد كونهم بشراً وخيارات البشر من حيث المبدأ غير محدودة وتتنامى باطراد مع رقي الإنسانية(30).

وقد عرض برنامج الأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة[31]،والتنمية الإنسانية ليست مجرد تنمية موارد بشرية أو حتى تنمية بشرية أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب وإنما هي نهج أصيل الإنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر والمؤسسات المجتمعة، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة، والكرامة الإنسانية[32].

(28) دي.يد هاريسون، علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة، محمد عيس برهوم، دار ص.اء للنشر والتوزيع، ط1،عمان الأردن،1998. ص 218.

(29) محمد ش.يق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 80.

(30) نادر .رجاني، التنمية الإنسانية الم.هوم والقياس، مجلة المستقبل العربي، العدد 2002/283. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص 66.

(31) تقرير التنمية البشرية 1990.

(32) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، ص 2.

تعتبر التنمية بصفة عامة عملية معقدة وشاملة ، تضم جوانب الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والثقافية ، والإيديولوجية ، وتسعى إلى التغير إلى الأحسن(33)، ويعتبر الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية ، وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها ، ولذلك فهو يعتبر عامل قوة وعامل ضعف لكثير من مشروعات وبرامج التنمية (34).

والتنمية الحقيقية هي إنجاز تغييرات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية، بحيث تتضمن التخصص المهني، ذا المستوى المرموق، وتحديد الوظائف الاقتصادية والإدارية وتكاملاً علمياً وعقلانياً، وتكافؤ الفرص والمشاركة في صنع القرارات وتنفيذها واحتوائها على النظام أو التركيب الاجتماعي السائد، والنظر إلى عملية التنمية كعملية متكاملة ومترابطة الجوانب(35)

جاء في التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية في سنة 2002. أن التنمية الإنسانية ببساطة هي "عملية توسيع الخيارات" ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة– بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي وبعضها ثقافي وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعى الإنسان، والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته. فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها[36].

أبعاد التنمية .

تعتبر التنمية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية، أينما كان موقعها الجغرافي، عملية مركبة ومتعددة الجوانب، وهي تعني على المستوى الفردي تحسناً في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية، والحرية والإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية فبعض هذه العناصر والمقومات، تعتبر من الناحية الواقعية مقولات سلوكية وقيمية يصعب تقييمها وتقنينها، حيث

(33) محجوب عطية ال.ائدي، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الري.ي، منشورات جامعة المختار، ط1، البيضاء، ليبيا، 1992، ص 234.

(34) أحمد مصطفىخاطر، التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، مصر، 1993، ص 37.

(35) صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث ، ص 15.

(36) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

تعتمد على العصر الذي يعيش فيه الإنسان، وعلى تركيبة الاجتماعية، ونظامه الاقتصادية والسياسي، والظروف المحيطة به[37].

وتعتبر التنمية بصفة عامة عملية معقدة وشاملة، تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإيديولوجية وتسعى إلى التغير إلى الأحسن .

ويتفق معظم العلماء المختصين على أن عملية التنمية يتم في الغالب على ثلاث مستويات رئيسية:-

1- المستوى التقني (التكنولوجي)

لكي تتم عملية التنمية بشكل صحيح لابد من توفر الكوادر الفنية المدربة للخبرات المطلوبة، حتى يتحقق التقدم والتغير، مما يؤدي إلى حدوث التنمية، فالمستوى التقني ضروري لإمكانية إنجاح برامج التنمية في أسرع وقت وبدون تأخير(38)، ووفقاً لذلك فإن تدفق الطاقة البشرية المتخصصة من الوطن العربي هو من أعراض الأزمة التنموية وهجرة الكفاءات أشارة تحذير إذا لم يلتفت إليها، والبلدان التي لا تتعلم أن تثمن الرأسمال البشري تصبح غير منيعة بالنسبة إلى التهديدات الداخلية والخارجية[39].

إن من أهم الأسباب الداعية لاستعمال التقنية العلمية، ليس فقط الإسراع بوضع خطط التنمية بل تحسينها وزيادتها ومن الملاحظ أنه عن طريق استعمال التقنية الحديثة.. سوف يتضاعف الإنتاج ويتم توفير الأعداد الهائلة من الأيدي العاملة(40)، ويجب أعطاء الأولوية للبحوث المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات في خطط التنمية العلمية والتقنية على أن تعطي الأولوية في هذه البحوث للأمور المتعلقة بمعالجة اللغة العربية حاسوبياً. كما يتعين إقامة شبكة من معاهد البحوث المتخصصة في مجالات معالجة اللغة العربية آلياً. وإعطاء الأولوية لاستغلال تقانات المعلومات والاتصال في مجلات التعليم والتدريب والصحة العامة(41).

(37) صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(38) محجوب عطية ال.ائدي، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الري.ي، منشورات جامعة عمر المختار، ط1، البيضاء، ليبيا، 1992، ص 235.

(39) انطوان زحلان،هجرة الك.اءات العربية،مجلد المستقبل العربي، العدد 159،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1992،ص 18.

(40) محجوب عطية ال.ائدي، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الري.ي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

(41) تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

إن التكنولوجيا تكتسب بعدها التاريخي من إعادة تشكيل حال البشرية لقد أدت مطبعة غوتبرغ إلى سرعة القضاء على الأمية ومن ثم إلى حركة مارتن لوثر لإصلاح المسيحية وأخيراً إلى ما نسميه اليوم الثورة العلمية فإن السكك الحديدية قد يسرت ظهور أسلوب الإنتاج الكبير ونشأة المجتمع وهكذا الحال بالنسبة لثورة الاتصالات والانترنت(42).

2- المستوى الاقتصادي:-

من المعروف أن تحسين المستوى الاقتصادي له تأثير على برامج التنمية، فعند القيام بأي مشروع من مشاريع التنمية لابد أن نبحث عن مبرراته الاقتصادية وموارده الاقتصادي ويجب أن يستثمر هذا المشروع بطريقة منظمة ومدروسة، تخدم عملية التنمية على الوجه الأمثل، والتأكد من أن هذا البرنامج له جدوى اقتصادية حساسة، وليس بعثرة للجهود والأموال والإمكانيات، دون تخطيط سليم أو مصلحة للمجتمع(43).

وتستطيع السياسات الاقتصادية الكمية أن تساعد على تحقيق ذلك فلا ينبغي المبالغة في زيادة قيمة أسعار الصرف ولا ينبغي أن تكون هناك قيود تجارية تؤدي إلى عرقلة الصادرات التي تقوم على تكثيف الأيدي العاملة. كما ينبغي السيطرة على التضخم، ولا ينبغي أن تؤدي أسعار الفائدة إلى تقييد الائتمان بالشكل الذي يؤدي إلى استبعاد صغار المقترضين ويجب الربط بين المستوى الكلي والجزئي في السياسات الاقتصادية التنموية(44).

3- المستوى الاجتماعي:-

يجب أن نضع في الحسبان أهمية المستوى الاجتماعي لأي مجتمع، وذلك عند العمل على القيام بمشروعات التنمية أن نجاح برامج التنمية لا يقتصر في الواقع على المستوى الثقافي أو المستوى الاقتصادي فقط، كما يرى البعض، ولكن يجب أيضاً أن يهتم بالنواحي الاجتماعية والثقافية لأي مجتمع والحقيقة أن هذا المستوى من أصعب المستويات وأكثرها تعقيداً، حيث أن هذا الجانب يأخذ في اعتباره البناء الاجتماعي لذلك المجتمع وذلك التراث الثقافي والعادات والتقاليد السائدة

(42) أسامة الخولى، تكنولوجيا المعلومات: ما بين التهوين والتهويل، مجلة المستقبل العربي العدد 2000/10/260. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص 109.

(43) محجوب عطية ال.ائدي، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الري.ي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

(44) تقرير التنمية البشرية، 2002، مرجع سبق ذكره ، ص 56.

ويعتقد البعض بأن القدرة على خلق تنظيم اجتماعي ملائم لعملية التنمية يعد العامل الحاسم في نجاح جهود برامج التنمية وتحقيق الغرض المنشود منها(45).

ويقيس دليل التنمية البشرية متوسط الإنجازات في أي بلد من البلدان من حيث ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية:-

1- البعد الأول: أن يحيا المرء حياة مديدة وصحية .

2- البعد الثاني: أن يحصل على المعرفة.

3- البعد الثالث: أن يحصل على مستوى معيشي لائق(46).

وتقوم عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسيين:-

الأول : بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق، وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية، واكتساب المعرفة، والتمتع بالحرية لجميع البشر دون تميز .

الثاني: التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني : الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني والسياسية التنمية الإنسانية إذاً ليست مجرد تنمية موارد بشرية أو حتى تنمية بشرية أو وفاء بالاحتياجات الأساسية للناس فحسب وإنما هي نهج أصيل إنسانية في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر والمؤسسات المجتمعية يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى: الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية(47).

وقد مر العالم فى ثلاث مراحل فى تحويل المعرفة (Knowledgetransformation) وهى :

1- عصر التنوير (Enlightenment)، وفيه كانت المعرفه من أجل التنوير والوصول إلى الحكمة .

2- العصر الصناعى (The Industrial Era) وفيه ساد الاتجاة إلى تطبيق المعرفة .

3- عصر المعرفة وفية يسود الاتجاة المتمثل فى التعرف على (معرفة) المعرفة (Knowledge about Knowledge) وفهمها والتعامل معها على أنها ظاهرة مستقلة تحتاج

(45) محجوب عطية ال.ائدي، مبادي علم الاجتماع والمجتمع الري.ي، مرجع سبق ذكره، ص 236.

(46) تقرير التنمية البشرية 2002، مرجع سبق ذكره ، ص 17.

(47) تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

إلى معالجة متعمقة وإدارة حكيمة . ويمثل هذا العصر القول المشهور " ماذا يحدث لو أننا عرفنا (فهمنا) حقيقة ما نعرف " If Only We Knew What We Know .

كما أن خطة التنمية المستدامة لأى مجتمع لابد أن تضمن تزايد رصيد الأصول الرأسمالية الشاملة مع مرور الوقت أو على الأقل يظل ثابت ، حيث تشمل هذه الأصول رأس المال التصنيعى (مثل الآلات وطرق التصنيع) ورأس المال البشرى (المعرفة والمهارات) ورأس المال الاجتماعى (العلاقات والمؤسسات) ورأس المال البيئى (الغابات والشعب المرجانية) .

ولعل البيئة النظيفة وسلامة التوازن الايكولوجى من أهم عناصر منظومة التنمية البشرية والتى تضم عدة عناصر هى : * أوضاع التنظيم السياسى * أنماط الإنتاج والاستهلاك * تركيب وتحرك البنية الاجتماعية * إصلاح البيئة وسلامة التوازن الايكولوجى * مقومات الاعتماد على الذات * الموارد التنظيمية المؤسسية * إنتاج المعرفة ونشرها وتوزيعها.([48])

ماهية إدارة المعرفة :Knowledge Management Concept

يعرف (Marshal and Others,1997) إدارة المعرفة بأنها محاولة التعرف على القدرات المنغرسة فى عقول الأفراد والإرتقاء بها لتكون نوعا من الأصول التنظيمية والتى يمكن الوصول إليها والاستفادة منها من جانب مجموعة من الأفراد التى تعتمد المنظمة على قراراتهم اعتماداً أساسيا ومن ثم فهى أيضا الالتزام من جانب المنظمة بإيجاد وخلق معرفة جديدة ذات علاقة بمهام تلك المنظمة ونشرها داخلها وتجسيدها فى شكل سلع وخدمات ونظم محددة .

ويعرفها (Quintans and Others, 1997) أنها عملية ضرورية للمعرفة المتاحة لمقابلة الاحتياجات المتاحة واستغلال تلك المعرفة وتطوير الفرص الجديدة .

ويحدد (Nissen and Espino ,2000) أن إدارة المعرفة يمكن النظر إليها من خلال بُعدين هما :

البُعد الأول : دورة حياة إدارة المعرفة :

48) ممدوح عبد العزيز ر.اعى الإدارة الاستراتيجية للمعر.ة أستاذ إدارة الأعمال (م) كلية التجارة جامعة عين شمس2007

حيث يمكن وصفها بأنها تتابع للأنشطة بتكرار مناسب لتطبيق مراحل إدارة المعرفة، حيث يمكن عرض عدة نماذج لدورة حياة إدارة المعرفة لاستنتاج أو لتطوير نموذج عام لعملية إدارة المعرفة، ومن ثم يمكن عرض الجدول الآتى:

جدول (1) يوضح نماذج دورة حياة إدارة المعرفة

المرحلة / النموذج	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة
Gartner Groups 1996	الخلق	التنظيم	الاستحواذ	الوصول	الاستخدام	-
Beckett and Others ,1997 *	الاستحواذ	الاحتفاظ	الاستغلال	-	-	-
Demerest, 1997*	الإنشاء	التجسيد	النشر	الاستخدام	-	-
Davenport and Prusak, 1998	التوليد	التصنيف	النقل	-	-	-
Daal and Others ,1998 *	التوليد	وضع الخريطة	التخزين	المشاركة	التطبيق	التقييم
Despres and Chauvel , 1999	الخلق	وضع الخريطة والتجمع	التخزين	المشاركة والانتقال	إعادة الاستخدام	الاستخراج
Nissen , 1999	الاستحواذ	التنظيم	التشكيل	التوزيع	التطبيق	-
Maula , 2000*	الخلق	التحديد	التصفية	التراكم	الاستخدام	-
Nissen , 2000	الخلق	التنظيم	التشكيل	التوزيع	التطبيق	-

(*) ممدوح عبد العزيز رفاعى الإدارة الاستراتيجية للمعرفة أستاذ إدارة الأعمال (م) كلية التجارة جامعة عين شمس2007

البُعد الثانى : مستوى إدارة المعرفة : ويشمل ذلك كل من الأفراد والكينونات المجمعة حيث يمكن التفرقة بين المجموعات _ والمرتبطة بالجماعات الصغرى مثل فرق العمل أو الإدارات الوظيفية – وبين المنظمات– والمرتبطة بالمجموعات الكبيرة مثل المنشآت أو الشركات ، وهذا البُعد وثيق الصلة بموضوع نطاق إدارة المعرفة وامتداداتها من فرد واحد مرورا بفرق العمل وإنتهاءاً بالمنشأة ككل .

وبتحقيق التوليفة المتكاملة بين مراحل دورة الحياة الموضحة كبُعد أول فى الجدول السابق وبين مستوى إدارة المعرفة كبُعد ثان يمكن ذلك من تشكيل أو صياغة خاصية المكان الملائم لاختبار وتركيز وتوزيع النظم والتطبيقات المختلفة القادرة على تحقيق الإدارة الفعالة للمعرفة والفرق بين المعرفة الضمنية والمعرفة الواضحة ويوضح ذلك الجدول التالى :([49])

جدول (2) يوضح الفرق بين المعرفة الضمنية والمعرفة الواضحة

معرفة واضحة	معرفة ضمنية
معرفة مصنفة . **تصاغ المعلومات فى النظريات والصيغ الرياضية والإجراءات .** **تنقل من خلال التعلم .** **ممكن الحصول عليها من خلال الدراسة فى العمليات التعليمية .** **لا يمكن استخدامها كقوة أو ميزة تنافسية**	**معرفة ضمنية .** **الخبرات ، المهارات ، الاتجاهات .** **يتم مشاركتها من خلال التوضيح.** **ممكن الحصول عليها من خلال التقليد والمحاكاة فى العمليات الاجتماعية .** **يمكن أن تستخدم كقوة أو ميزه تنافسية**

وظهر في هذه الآونة ما يسمى بالتعليم عن بُعد (Distance Learning) الذي "يعني التعليم المنظم والمصمم في ضوء خصائص الفئة المستخدمة لتلك المناهج التعليمية بالنظم والطرق التي يمكن بوساطتها إتاحة الفرصة للمتعلم للحصول على أكبر قدر من المعلومات بما يوافق قدراته".

ويمكن الاستعانة ببرامج التعليم عن بُعد مثل Web CT و Lotus Learning Space و Blackboard لتطوير المقررات الدراسية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت". ويمكن

49) 49) ممدوح عبد العزيز ر.اعى الإدارة الاستراتيجية للمعر.ة أستاذ إدارة الأعمال (م) كلية التجارة جامعة عين شمس2007

استخدام تقنيات البريد الإلكتروني ولوحة البلاغات Bulletin Board لتبادل الأفكار والأسئلة بين الموجّهين والمُعَلِمين والمدراء و أعضاء هيئة التدريس وبين المشرفين على برامج تطوير الأداء وتنميتها. وتناول الأمور السابق ذِكْرها من قبل العديد من الباحثين ورواد التربية الحديثة جعل الباحثة تفكر في إعداد وعمل هذا البحث الذي سوف يتناول فاعلية التعليم الإلكتروني في التحصيل والاحتفاظ في مرحلة مهمة من مراحل إعداد المعلمة وهي مرحلة التدريب وهي مرحلة التدريب وهي المرحلة الختامية لنيل درجة البكالوريس.(50)

مؤشرات التنمية ومعوقاتها .

وبالرغم من الجهود المتكررة في تحديد مضمون ومظاهر التنمية رأيت تحديد بعض المؤشرات التي تعكس وتقارن مستوى التنمية في مختلف البلدان .

أولها / انخفاض الدخل :يعتبر الدخل الحقيقي للفرد من أهم مؤشرات التنمية والتخلف في الدول النامية فمتوسط دخل الفرد في البلدان النامية لا يزيد عن 6.6% من متوسط دخل الفرد في البلدان المتقدمة ومتوسط دخل الفرد هو حاصل قسمة الناتج الكلي على عدد السكان، وعلى ذلك فمتوسط الدخل الفرد يمكن أن يعتبر أساساً لمقارنة درجة وتقدم ونمو البلدان .(51)

توضح المؤشرات أن مستويات المعيشة في تحسن مضطرد إلا أن معدلات الدخل الفردي السنوي في كثير من الدول النامية ، ومن ضمنها الدول العربية ما تزال قياسية من حيث انخفاضها ففي الصومال 270 دولار وفي السودان 330 دولار وفي موريتانيا 410 دولار وفي اليمن تقريباً 520 دولار ولنقارن بين هذه الأرقام وبين مثيلاتها قبرص البلد الفقير بمساحته والمحدود جداً في إمكاناته، حوالي 3.790 دولار والمكسيك الأكثر مديونية 2.080 دولار ولا نقارن بالطبع مع بلداً أوروبية مثل الدانمرك أو فنلندا 10.870 دولار .(52)

ويعكس انخفاض متوسط دخل الفرد مستوى المعيشة بصفة أساسية وتدني الخدمات الصحية ونسبة المتعلمين إلى مجموع السكان ومستوى التغذية وغيرها من المؤشرات الاجتماعية

50) أميمه بنت حميد مبارك الأحمدي .اعلية التعليم الإلكتروني .ي التحصيل والاحت.اظ لدى طالبات العلوم الاجتماعية بكلية الاداب والعلوم الانسانية بالمدينة المنورة جامعة طيبة

51- لجنة المتخصصين، ليبيا و مرحلة القضاء على التخل.، دار مكتبة ال.كر، طرابلس، ب ت، ص8.

52- علي الحوات، أسس التنمية والنمطية الاجتماعية، دار الحكمة، طرابلس ، ليبيا، ص40.

والتي توضح وضع الدول النامية ويلاحظ أن أكثر من 81% إجمالي الناتج القومي يكون من نصيب الدول المتقدمة في مقابل 19% فقط من نصيب الدول النامية برغم أن الدول الأخيرة فيها أكثر من 75% من إجمالي عدد سكان العالم. كما أن نصيب دخل الفرد من الدول النامية ضعيف جداً فلقد بلغ نصيب الفرد في سويسرا أكثر من 150 مرة ضعف نصيب دخل الفرد في إثيوبيا.(53)

ويعد انخفاض متوسط إنتاجية الفرد من مؤشرات تخلفها وأهم ما يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وتؤكد إحصائيات الأمم المتحدة أن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة. كان يبلغ في أوائل الستينات حوالي 1.28 دولار في العام، بينما كان يبلغ في نفس الفترة في البلاد النامية 83 دولار فقط، والحقيقة أن الدخل القومي في هذه البلاد ينمو ولكنه ينمو الآن بشكل عام أبطء عن سرعة نمو السكان بسبب ما طرأ من تحسن على الظروف الصحية ومقاومة الأوبئة بعد الحرب العالمية الثانية.(54)

ثانيا / السكان : وإذا كان انخفاض متوسط دخل الفرد أهم ما يميز الدول المتخلفة اقتصادياً فإن الارتفاع الكبير في معدلات المواليد قد يكون أهم ما يميز هذه الدول من الناحية السكانية. إذا تتراوح معدلات المواليد في البلاد المتخلفة بين 4 – 4.5% سنوياً. بينما تنخفض في البلاد المتقدمة إلى 3%

إن ظاهرة ارتفاع معدل النمو السكاني في غالبية الدول النامية تعد من الملامح الرئيسية لهذه الدول وبخصوص في الدول العربية ، حيث معدل الوفيات كان مرتفعاً في أوائل القرن العشرين إلا أنه بعد مرور فترة قصيرة نسبياً أمكن خفض هذا المعدل بدرجة ملحوظة خلال فترة زمنية وجيزة ، حتى وصلت إلى ما يقارب مثيله في الدول المتقدمة. ويرجع السبب في هذا إلى الاهتمام المتزايد في الدول النامية بالنواحي الصحية والتقدم الطبي والذي أمكن من اكتشاف الأدوية المضادة للأوبئة.(55) وخاصة التطعيم .

53- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع النشأة والتطور، مرجع سابق، ص316.

54- محمد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998م، ص273.

55- أنور عطية العدل، التنمية الصناعية .ي الدول النامية، مرجع سبق ذكره ، ص68.

حيث إن أكثر من 75% من إجمالي سكان العالم يعيشون في الدول النامية ، كما تتميز هذه الدول بمعدلات من النمو السكاني المضطرد حيث بلغ متوسط 25 حالة من المواليد في الألف. أما معدلات النمو السكاني للمتوسط العالمي 2.4% في مقابل 0.6% في الدول المتقدمة.(56)

والانفجار السكاني مفزع من ناحية العدد في حد ذاته ولكن ما يزيد من حدته هو نقص المنازل وهناك نمو بليون نسمة في أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية ونحو نصف مجموع سكان هذه القارات يعيشون دون مأوى حقيقي أو يعيشون في منازل قديمة وغير صحية ولا تجعلهم يشعرون بالأمن وتعتبر أخطر على صحتهم و إهانة كرامتهم.(57)

ويرى العلماء أن ارتفاع معدل النمو السكاني من أهم معوقات التنمية في البلدان النامية وأن هذه النسبة تتراوح بين 2.5% و3.5% وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة النمو في دول أوروبا التي لا تتجاوز 0.8% وأمريكا الشمالية والتي كانت معدلها 1.2% خلال السنوات 1965-1970م. وأن ارتفاع معدل النمو السكاني يعتبر من وجهة نظر الاقتصاديين الغربيين عاملاً معرقلاً للتنمية.(58)

ثالثا / الظروف الصحية : وتتمثل في انخفاض متوسط العمر ، وانتشار الأوبئة حتى عهد قريب برغم النجاح الدولي من القضاء قضاء قد يكون كاملاً على الأمراض الوبائية ، إلا أننا مازلنا نرى مناطق غير قليلة في العالم تعاني من سوء التغذية التي تقتل وتشرد عشرات الآلاف من أبناء تلك البلاد.(59)

ويلاحظ أن متوسط العمر في الدول النامية منخفض بالمقارنة مع الدول المتقدمة 30 – 35 سنة في الدول النامية وحوالي 55 – 60 سنة في الدول المتقدمة ، وهذا أيضاً يمثل خسارة اقتصادية واجتماعية. ولا يزال المستوى الصحي منخفض في البلاد النامية بصفة عامة على الرغم من الجهود التي تبذل لرفعه والتقدم في مجال الطب، ومن المؤشرات الدالة على المستوى الصحي عدد السكان بالنسبة لكل طبيب ولكل سرير بالمستشفيات وغيرها.

56- عبد الله عبد الرحمن، علم اجتماع النشأة والتطور ، مرجع سبق ذكره ، ص316.

57- شاكر إبراهيم، الإعلان ووسائله ودوره .ي التنمية الاجتماعية، مؤسسة أدام، مالطا،، .اليتا، 1975م، ص103.

58- مهدي علي الوحيد، هلال إدريس مجيد، مقدمة .ي التنمية والتخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دمشق، سوريا ، 1988، ص41.

59- محمد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، مرجع سابق، ص279.

ونتيجة لانخفاض دخل الفرد يؤدي إلى انخفاض في المستوى الصحي ثم إلى خفض الإنتاجية، ونقص في الكوادر الفنية في هذه البلاد.

ويقاس عادة مستوى الحالة الصحية بنسب الوفيات الأكثر ارتفاعاً في هذه البلاد من مثيلاتها في الدول المتقدمة وكذلك حال نسب وفيات الأطفال ويضاف إلى ذلك كثرة الأمراض المستوطنة في البلاد النامية التي لها أثار سيئة متعددة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، ولعل أخطر هذه الآثار السيئة انخفاض في مستوى الإنتاجية فمن جهة يؤدي إلى انتشار الأوبئة التي تؤدي كفيتك الملايين إلى ضياع طاقة إنتاجية كبيرة وينهك قوامهم- نظراً لعدم قدرتهم على العمل المستمر ولقد أثبت العلماء إن انخفاض المستوى الصحي بالدول النامية يؤدي إلى خفض الإنتاجية بنسبة تتراوح بين 30% و 60%.(60)

بالمقارنة التي أشار إليها تقرير حالة سكان العالم- أن خلال العشر السنوات الأخيرة من القرن الماضي ازداد إنتاج الغذاء في العالم بنسبة 24% وهو ما تجاوز معدل النمو السكاني غير أن الزيادة لم تتوزع توزيعاً متساوياً في جميع أنحاء العالم ففي أفريقيا هبط الإنتاج الغذائي في الواقع بنسبة 5% في حين أن أعداد السكان زادت بنسبة 24% وتدنى إنتاج العالم من الحبوب بنسبة 4% في عام 1993 وذلك وفقاً لتقارير منظمة الأغذية والزراعية الدولية التي تتوقع حدوث نقص خطير محتمل بالغذاء في20 بلداً خلال عام 1994. وربما يوجد هناك ما يصل إلى 780 مليون شخص في البلدان النامية يعانون من قلة وسوء التغذية.(61)

وتقدر منظمة الأغذية والزراعة أنه رغم وجود ما يكفي من الحبوب لإعطاء كل فرد من العالم 3600 سعرة حرارية يومياً أي 1200 سعرة أكثر من الحد الأدنى من الزاد اليومي الذي أوصت به الأمم المتحدة. فإنه لا يزال يوجد أكثر من 800 مليون من الناس الجياع.(62)

60- علي لط.ي دراسات .ي التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص75.

61- حالة السكان العالم لسنة 1994، مرجع سابق، ص ص8 -9.

62-جون بيليس، وستي. سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص961.

ويوجد على الصعيد العالم 826 مليون نسمة يعانون من نقص الأغذية أو انعدام الأمن الغذائي المزمن ،ويواجهون عجزاً في احتياجاتهم اليومية الأساسية من الطاقة فيتراوح بين 100 و 400 من السعرات الحرارية.(63)

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1994م أن في أفريقيا وجنوب الصحراء يعانون زهاء 240 مليون شخص (يمثلون حوالي 30% من المجموع من سوء التغذية، رغم حدوث زيادات كبيرة في توافر الأغذية في السنوات الأخيرة ومن جنوب أسيا يولد30% من الأطفال وهم ناقصون الوزن. وهذه أعلى نسبة في أي منطقة من العالم ودليل مخزن على عدم كفاية إمكانية الحصول على الغذاء ولاسيما بالنسبة للمرأة التي كثيراً ما تكون أخر وفرد يأكل في الأسرة.(64)

ثانيا : معوقات التنمية :-

تواجه عمليات التنمية بعض المعوقات بعضها ثقافي وبعضها اجتماعي بجانب بعض المعوقات الاقتصادية والإدارية ومن هذه المعوقات :-

-اختلال التوازن بين الإنتاج والزيادة السكانية مما أثر على قلة الدخل.

-اختلال التوازن بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية حيث حرمان بعض المناطق من الخدمات الاجتماعية خاصة في مجالات التنمية البشرية (الصحة ، التعليم ، الدخل)

- زيادة الهوة بين الفئات الاجتماعية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية السريعة لمعالجة المشكلات المزمنة على الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

- التسرب من التعليم الذي يؤدي إلى وجود عديد من المشكلات الاجتماعية خاصة في ظل عولمة المعرفة ودورها في الصراع الحضاري السائد.

- تدني الوعي الاجتماعي خاصة في المناطق المتخلفة(65)، والمبالغة في الإسراف في نفقات المناسبات والمبالغة في الأنفاق على المساكن والمغالاة في بناء المقابر والأضرحة والتقليل من دور المرأة(66)، ومن أهم معوقات التنمية "عدم التكامل في التنمية" والتكامل يعني أن تسير

63- حالة السكان لسنة 2001، ص ص 5- 63

64-تقرير التنمية البشرية، 1994م مرجع سبق ذكره ، ص27.

(65) أحمد مجدي حجازي ، العولمة بين الت.كيك وإعادة التركيب، مرجع سبق ذكره، ص 143.

(66) أحمد رأ.ت عبد الجواد، المشاركة والتنمية، جامعة المنو.ية، المنو.ية، مصر، 1991، ص 189.

التنمية في مختلف القطاعات بطريقة متوازية ، ولذا فمن الصعب أن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلاً بدون تنمية التعليم أوحل مشاكل المدينة دون أبداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف إذ أن المجتمع كل عضوي واحد والاهتمام بأي قطاع منه لابد وأن يؤدي إلى الاهتمام بقطاعات أخرى وصهر المجهودات المبذولة في بوتقة واحدة وفي إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع(67).

كما أن النقص في الموارد يعتبر من معوقات عمليات التنمية وتتمثل الموارد في :

الموارد البشرية: وهناك عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ونوعيتها وأهم هذه العوامل السكانية المواليد والوفيات وفئات النوع والهجرة الداخلية والخارجية .

الموارد المادية: ويقصد بها الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة .

الموارد التنظيمية: ويقصد بها توزيع السلطة في المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحة داخل المجتمع.

الموارد التكنولوجية: وهي كل الأساليب التي يمكن استخدامها لأحداث تغير في المجتمع.

وحجم الموارد ونوعيتها يحدد ما تمثله من دور مباشرة في مشروعات التنمية وتوجد العديد من المعوقات سواء كانت اجتماعية، اقتصادية وثقافية، وصحية وعلى مستوى الأفراد أو الجماعات[68].

ومن أهم الاتجاهات الحديثة للتنمية ما يلي [69].

قدم بيرت هوسيلتز Hoselltz في هذا المجال ثلاث متغيرات نمط يمكن أن تنطوي على أهمية بالغة في دراسة التخلف والتنمية، فالمجتمعات المتقدمة– طبقاً لهوسيليتز تشهد متغيرات العمومية والتوجه نحو الأداء (الإنجاز) وتخصص الدور، بينما تشهد المجتمعات المتخلفة (أو النامية) المتغيرات المقابلة وهي: الخصوصية والعزو (النسبة) وتشتت الدور.

إذن فالتنمية استيعاب المجتمعات النامية للنمط السائد في الدول المتقدمة(70)

(67) عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات .ي التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 153.

(68) مهدي حسين سليمان أحمد، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي، ط1 عمان، الأردن، 1993. ص 26.

(69) صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي لبلدان العالم الثالث، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغازي، ليبيا، 1992، ص 19.

(70) السيد الحسني ، التنمية والتخل.، دار المعر.ة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1993 ، ص 57، 58.

هذا الاتجاه يشير إلى اختزال تنمية الدول النامية والتعبير عنها في صورة مؤشرات كمية ذات أنواع مختلفة(71)، منها متوسط الدخل الفردي، ونسبة السكان الذين يعملون في القطاعات الإنتاجية المختلفة، ودرجة التعليم (أي النسبة المئوية للسكان الذين تزيد أعمارهم على ست سنوات والذين يعرفون القراءة والكتابة) ونسبة المقيدين بمراحل التعليم المختلفة والنسبة المئوية للسكان الحضريين (أي عدد سكان المدن التي يزيد حجمها – عادة على 20.000 نسمة) وعدد الأطباء والأسرة والمستشفيات (لكل 1000 نسمة من السكان) ومعدل أو نسبة توزيع الصحف وعدد أجهزة التلفزيون والكمبيوتر والسيارات بالنسبة لكل شخص واستهلاك الكهرباء والتليفون واستخدام الراديو والانترنت ونصيب الفرد من سلع الاستهلاك الأساسية ... (72).

وهناك مجال كبير للشك في صدق هذه المؤشرات الحسابية. من ذلك مثلاً أن هونج كونج لديها معدل تحضر أعلى من الولايات المتحدة، وأن شيلي لديها معدل تحضر أعلى من اليابان، كما أن كوبا وسوريا لديهما معدل تحضر أعلى من روسيا، وأن الفيليبين لديها نسبة تعليم أعلى من بريطانيا فضلاً على أن الكويت لديها متوسط دخل فردي أعلى من الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكن استبعاد البيانات الإحصائية في دراسة الواقع الاجتماعي على أن تكون مستندة إلى إطار نظري وفهم تاريخي مقارن، فمتوسط الدخل الفردي– مثلاً لا يستطيع وحده أن يعكس لنا مستوى الاستهلاك أو التفاوت فيه، وارتفاع الدخل القومي لا يعني بالضرورة مستوى معيشي مرتفع للغالبية العظمي من السكان، لأننا لن نتمكن حينئذ من التعرف على توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية. ولعل ذلك هو ما دفع بعض الدارسين إلى اقترح مجموعة مؤشرات مثل متوسط الدخل الفردي، وعدد العاملين في النشاطات المختلفة، والبناء الاقتصادي للمناطق المختلفة بما في ذلك المواد الأولية ... كذلك نجد البعض يقترح مجموعة من المؤشرات قد تعكس مستوى القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج معاً وفي ذلك يستخدم مؤشري الإنتاج والاستهلاك، على أن يتم الربط بين تحليل المؤشرات الإحصائية وتحليل الموارد(73)، ويطلق تعبير دول العالم الثالث على

(71) السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات .ي التنمية الاجتماعية، دار المعار.، ط4، القاهرة، مصر، 1979، ص 52.

(72) محمد ش.يق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(73) السيد الحسيني، التنمية والتخل.، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

دول أفريقيا وأسيا ما عدا اليابان والنمور الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية ، وهي أساساً تقع الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية أما الدول المتقدمة فإن معظمها يقع في قارة أوربا وأمريكا الشمالية.

حيث يضم العالم الثالث حوالي 65% من سكان العالم وتضم الدول المتقدمة حوالي 35% فقط من السكان، وعلى الرغم من زيادة عدد السكان والمساحات الشاسعة التي تشغلها دول العالم الثالث فإن نصيبها من الدخل لا يتعدى 15% بينما نجد الدول المتقدمة على قلة حجمها وعددها النسبي تختص بأكثر من 85%، وعلى الرغم من جهود التصنيع فإن العالم الثالث لا ينتج سوى 7% فقط من الإنتاج الصناعي العالمي، هذا وقد بلغت نسبة العاملين في المجال الصناعي في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (10%، 11%، 17%) من مجموع سكانها على التوالي بينما كانت النسبة في أمريكا الشمالية 37% وأوربا 42%[74].

وقدتطور مفهوم التنمية منذ الخمسينيات حيث ارتبط بمسائل الرفاه الاجتماعي وانتقل إلى الاهتمام بالتعليم ثم قدم مؤخراً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضمون "تشكيل القدرات البشرية" وكذلك مضمون "تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة" في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان(75).

وقد عرض برنامج الأمم المتحدة التنمية البشرية على أنها عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة(76)، ورغم شيوع استعمال التنمية البشرية بالعربية كترجمة للمصطلح الانجليزي human development، الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مطلع تسعينيات القرن الماضي وقد مثل نقله نوعية في الفكر التنموي وتشير الدراسات أن لجودة التعليم العالي دوراً فاعلاً في أبعاد التنمية البشرية، ودوراً ايجابياً في مواجهة التحديات العالمية المتمثلة بمحركات التغيير كالفقر والغذاء والتزايد السكاني والتمدن والتغير المناخي، من خلال تزويد المجتمعات بمخرجات مسلحة بالكفايات المتخصصة والمهارات

(74) محمد ش.يق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1997.، ص 20؟

(75) جورج القصبي، التنمية البشرية .ي الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره، ص 81.

(76) تقرير التنمية البشرية 1990.

العالية والاتجاهات الإيجابية القادرة على معالجة المشكلات القائمة ووضع إجراءات وقائية تحول دون الوقوع في المشكلات التي يمكن حدوثها.

وتعد التربية جزءاً من منظومة المجتمعات، ولها دور مهم في العنصر البشري وحجم رأس المال البشري ودوره الأساس في التنمية وتتأثر بمتغيرات حجم المعرفة وثورة الاتصالات وتمثل هذه البيئة العالمية المتغيرة تحديا لها، وهذه المتغيرات لن تؤثر في شكل ونمط العملية التربوية فحسب، بل أيضا في هدفها

وتعد الجودة أحد السمات الأساسية للعصر الحاضر ، والعالم اليوم يعتنق مبدأ الجودة الشاملة وتوجد العديد من المعوقات التي تعرقل برامج الجودة وتطوير المخرجات التعليمية وخاصة في ظل تكنولوجيا المعرفة . هذه البحث محاولة تتناول موضوع معوقات تطوير جودة المخرجات التعليمية التربوية في ظل تكنولوجيا المعرفة.

وقد أصبح مجال المعرفة من المحاور المهمة للتنافس بين الدول والمجتمعات التي تتسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والتفوق الحضاري ويعد التعليم أحد الاحتياجات الرئيسية لكافة المجتمعات الإنسانية ، والجودة في التعليم هي الانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز ، لذا دأبت هذه المجتمعات وبشكل مستمر على العمل نحو تطوير المؤسسات التعليمية بما يفي باحتياجات الحاضر ويتلاءم مع معطيات المستقبل .

خلاصة : يعتبر النظام التربوي والتعليمي في أي بلد الأداة الأساسية في إحداث التغيير والتطوير خصوصًا مع ارتفاع التقدم التقني والثقافي والاجتماعي وزيادة تطلعات وتوقعات المجتمع مما يفرض على المؤسسة التربوية أن تتبنى أساليب عمل جديدة للوصول إلى نتائج ذات كفاءة وجودة عالية . ويعد التعليم أحد الاحتياجات الرئيسية لكافة المجتمعات الإنسانية ، والجودة في التعليم هي الانتقال من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والتميز ،لذا دأبت هذه المجتمعات وبشكل مستمر على العمل نحو تطوير المؤسسات التعليمية بما يفي باحتياجات الحاضر ويتلاءم مع معطيات المستقبل.

نتائج البحث:

1) ظهرت فكرة تنمية المجتمع لأول مرة في دراسات الوكالات والمكاتب والمجالس المتخصصة بالأمم المتحدة في سنة 1950 واعتبرت التنمية منهج المجتمع ووسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية

2) المعرفة تبدو موردا إنتاجيا ذات أهمية بالغة وذلك حالة مساهمتها فى القيمة المضافة وكذلك الأهمية الاستراتيجية .

3) يجب أن تتضمن خطة التنمية المستدامة لأى مجتمع تزايد رصيد الأصول الشاملة ، حيث تشمل هذه الأصول رأس المال التصنيعى (مثل الآلات وطرق التصنيع) ورأس المال البشرى (المعرفة والمهارات) ورأس المال الاجتماعى (العلاقات والمؤسسات) ورأس المال البيئى .

4) تطوير المناهج التعليمية من المحاور المهمة للتنافس بين الدول والمجتمعات التي تتسابق فيما بينها على اكتساب مصادر القوة والتفوق الحضاري

5) جودة المناهج التعليمية مفهوم يتعلق بتفوق المجال التعليمي والإنجاز للنتائج المراد تحقيقها، وهي ترجمة احتياجات وتطلعات المجتمع للبرامج التنموية ومواكبة التطورات في مختلف المجالات

المراجع :

1.أحمد رأفت عبد الجواد، المشاركة والتنمية، جامعة المنو.ية، المنو.ية، مصر ، 1991.

2.أحمد زكي بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، لبنان ،1982.

3.أحمد مجدي حجازي ، العولمة بين الت.كيك وإعادة التركيب.

4.أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية الأطر النظرية ونموذج المشاركة، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، مصر ، 1993.

5.أسامة الخولى، تكنولوجيا المعلومات: ما بين التهوين والتهويل، مجلة المستقبل العربي العدد 2000/10/260. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .

6.إسماعيل صبري عبد الله ، التنمية المستقلة محاولة لتحديد م.هوم مجهل ، مجلة المستقبل العربي، العدد 90. 1986،

7.أميمه بنت حميد مبارك الأحمدي .اعلية التعليم الإلكتروني .ي التحصيل والاحت.اظ لدى طالبات العلوم الاجتماعية بكلية الاداب والعلوم الانسانية بالمدينة المنورة جامعة طيبة

8.انطوان زحلان،هجرة الكفاءات العربية،مجلد المستقبل العربي، العدد 159،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1992 .

9.تقارير التنمية الإنسانية العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

10.جورج القصيفي، التنمية البشرية .ي الوطن العربي، بحوث الندوة ال.كرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي أسيا (الاسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1995.

11.ديفيد هاريسون، علم اجتماع التنمية والتحديث، ترجمة، محمد عيس برهوم، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1،عمان الأردن،1998.

12.سمير كامل محمد على، أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993

13.السيد الحسني ، التنمية والتخلف.، دار المعر.ة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1993 .

14.السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعار.، ط4، القاهرة، مصر، 1979.

15.شاكر إبراهيم، الإعلان ووسائله ودوره في التنمية الاجتماعية، مؤسسة أدام، مالطا،، فاليتا، .. 1975

16.صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي لبلدان العالم الثالث، دار الكتب الوطنية، ط2، بنغازي، ليبيا، 1992.

17.صلاح مصطفى، منهجية العلوم الاجتماعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، 1982 .

18.عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي ، مكتبة الفلاح، ط1، الكويت 1988 .

19.عادل مختار الهواري، دراسات نقدية .ي علم الاجتماع والتنمية، مكتبة نهضة الشرق، ط1، القاهرة، مصر، 1980،

20.عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ، الطبعة الثامنة ، القاهرة ، مصر ، 1982

21.عبد الهادي الجوهري، دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، مصر، 1999،

22.عبد الوهاب إبراهيم ، أسس البحث الاجتماعي ، مكتبة نهضة الشرق ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 1982

23.على الحوات، دراسات في التنمية الاجتماعية، قضايا وطموحات، طرابلس، ليبيا، ط1، 1994

24.علي الحوات وآخرون، علم الاجتماع، مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية، منشورات جامعة طرابلس، ط1، 1972

25.علي الحوات، أسس التنمية والنمطية الاجتماعية، دار الحكمة، طرابلس ، ليبيا.

26.عمر التو مي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي،جامعة ال.اتح ، طرابلس ط 3 ،1989 .

27.عمر محمد التومي الشيباني، التربية وقضايا التنمية والتحديث، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ط1، 1992 .

28.محجوب عطية الفائدي، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الري.ي، منشورات جامعة المختار، ط1، البيضاء، 1992،

29.محمد فرج الملهو. وآخرون، دراسات في المشكلات الاجتماعية، منشورات مكتبة طرابلس العلمية والعالمية، طرابلس، ط2، 1998.

30.محمد أبوملوح ،الجودة الشاملة .ي التعلم الص.ي، مركز القطان للبحث والتطوير، غزة،2000 .

31.محمد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، دار المعر.ة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998 .

32.محمد الرشيد،الجودة الشاملة .ي التعليم، المعلم ، مجلة تربوية ثقا.ية جامعية ، جامعة الملك سعود ،1995، السعودية،

33.محمد شفيق، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر، 1997.

34.محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999

35.محمد قباح، دور المنظمات الدولية في تطوير م.هوم التنمية من التنظير الأكاديمي إلى الهاجس الإجرائي، بحيث مقدم في ندوة التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقع وآفاق، طرابلس الفترة (1993/12/15).

36.المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي، ورقة قدمت في الحلقة النقاشية حول التعليم العالي والتنمية في شمال أ.ريقيا بطرابلس 27-29/ أكتوبر 2002. مجلة دراسات، العدد 12، الربيع 2003.

37.مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي مواءمة بين القديم والحديث، الهيئة القومية للبحث العلمي، معهد الإنماء العربي، بيروت، ط1، 1992 .

38.معجم مصطلحات التنمية والعلوم المتصلة بها .

39.ممدوح عبد العزيز رفاعى الإدارة الاستراتيجية للمعر.ة أستاذ إدارة الأعمال (م) كلية التجارة جامعة عين شمس2007

40.مهدي حسين سليمان أحمد، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي، ط1 عمان، الأردن، 1993.

41.مهدي علي الوحيد، هلال إدريس مجيد، مقدمة .ي التنمية والتخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دمشق، سوريا ، 1988 .

42.مي سهيل المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحديداتها، تطبيقات على الري. اللبناني، معهد الإنماء العربي،ط1 ،لبنان، 1978 .

43.نادر فرجاني، التنمية الإنسانية الم.هوم والقياس، مجلة المستقبل العربي، العدد 2002/283. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2002 .

44.نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، دراسة .ي اجتماع العالم الثالث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1981 .

45.هشام بن حميدة ، محفوظ عرابي أساليب ضمان الجودة في أداء مؤسسات التعليم العالي ، جامعة البليدة الجزائر 2015

Barton, Joan A.and .Marson, D.brian (1991) Service Quality: An .46 introduction Province of British Columbia Publications. p.7

47.أحمد جمال الدين موسى، التنمية حق من حقوق الإنسان، من موقع WWW. mans. Edu. Eg/ plvs/12133/devv10 pmet/ موقع جامعة المنصورة